وسائل توثيق المخطوط الحديثي ومنهج ضبط نصه

أ.د/ المكي اقلاينة
جامعة قطر

الملخص:

إن المتعامل مع الأعمال الحديثية يجد لها خصوصياتها، سِيَّما وأن علماء الحديث اهتموا بتوثيق الروايات وضبطها، وألفوا في ذلك كتبا عدة تدل على عنايتهم بضبط الرواية المكتوبة إلى جانب الرواية الشفهية.

ولقد قاموا بنقل الكتب بأسانيد تدل على الطرق التي رويت بها، ولأجل ذلك نجد عنايتهم بالإشارة إلى اختلاف الروايات بحسب النسخ المتوفرة، واشتهرت بعضها بأنها أصح الروايات ضبطا بسبب عناية الناسخ بضبطها وتصحيحها سواء عن طريق العرض أو المقابلة، ثم الحرص عليها من تلاعب أي متلاعب بها. وكل هذا ينبغي استحضاره عند تحقيق المخطوط الحديثي.

نظرا لما أشرت إليه، سأقدم بعض الإشكالات التي تتعلق بتحقيق المخطوط الحديثي لعل ذلك يفيد الباحثين عند إقدامهم على هذا المجال، وعلى رأس ذلك الباحثون الذي يودون تسجيل رسائلهم العلمية في هذا الباب.

والله الموفق لما فيه الخير والسداد..

Abstract:

Hadith studies have special characteristics. Hadith Scholars have paid particular attention to authenticating the narrations. Many books have been published about the accuracy of written as well as verbal Hadith narrations. They have related the Asaaneed in a way that reflects the different ways of narration. For instance, Hadith scholars have studied the difference of narration in the different available manuscripts. Some Hadith narrations have become famous due to the effort made by the scribes in presenting or comparing the manuscripts. It is also due to their

effort in observing accuracy and preventing falsification. All these measures should be taken into consideration when examining the Hadith manuscripts.

In this paper, I am presenting the Hadith Manuscript Investigation-related problems that might face researchers and in particular, those who want to do their post-graduate thesis in this field.

مقدمة

يدل التحقيق على ضبط النص وقراءته على الوجه الذي أراده عليه مؤلفه، بمعنى أنه على المحقق أن يُدقِّق في نقل النص بأمانة، وعدم تحريفه، والحرص على تبليغه كما صدر من صاحبه. وقد تحيط بعض الصعوبات بنقل النص وقراءته، فعندها يجب على المحقق أن يجتهد في الوصول إلى مراد مؤلفه بالدليل، لا عن طريق الهوى، وذلك بالعودة إلى بقية كتبه التي قد يشير فيها المؤلف إلى النص المذكور، فتتم المقابلة بين النصين للوصول إلى ما هو أقرب إلى الصواب. وهذه الطريقة التي أشرت إليها، أي قيام المؤلف بإيراد النص في أكثر من موطن نجدها في كتب الأقدمين كما هو الحال بالنسبة لابن حزم الأندلسي والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهما. وقد يكون المؤلف اعتمد في ذلك على أحد المصادر، فيجب في هذه الحال العودة إلى هذا المصدر للتأكد من النص المنقول.

بناء على ذلك، فإن التحقيق يشمل أيَّ نصٍّ منقول من أجل التأكد من سلامة نقله من التصحيف والزيادة والنقص. وقد عُرِف علماء الحديث بالتدقيق في نقل الروايات، بدراسة الرواة والمقارنة بين الروايات، ونجد لديهم القاعدة القائلة: "إن كنت ناقلا فالصحة، وإن كنت مدعيا فالدليل"، فتمكنوا بذلك من التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها.

ونظرا لما للموضوع من أهمية بالغة، ارتأيت أن أقدم في هذا البحث بعض الجوانب التي تفيد الباحثين عند تحقيق المخطوطات الحديثية، لعلها تفيدهم فيما يقومون به من عمل يُرجى أن يكون في المستوى المطلوب، وارتقاء بالبحث العلمي الرصين، فقد وجدنا من تسلط على التحقيق فشوه النصوص من حيث يعتقد أنه يحسن صُنْعا. والله المستعان!

وقد ربطت البحث بمصادر المحدثين ليدرك القارئ تطبيقات المحدثين لهذه الضوابط التي سأشير إليها بحول الله وقوته، ويحاول السير على منوالها، واجتناب الخلل الذي يمكن أن يقع فيه من لا علم له بذلك.

على هذا الأساس، جعلت الموضوع في مقدمة، ومبحثين وخاتمة.

المبحث الأول بعنوان: وسائل توثيق المخطوط الحديثي.

والمبحث الثاني بعنوان: ضبط النص الحديثي المخطوط: أهميته، وكيفيته، وآدابه.

وذيلته بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: وسائل توثيق المخطوط الحديثي

لعل أهم موضوع يقف في وجه الباحث وهو يقوم بتحقيق مخطوط حديثي هو توثيق صحة نسبته إلى صاحبه، وهذه العملية يهمل كثير من الباحثين توثيقها بالطريقة الصحيحة، مما يترتب على ذلك تشويه النص مما يؤدي إلى الحاجة إلى إعادة تحقيقه، فيكون من باب تحقيق التحقيق، لأن صاحبه يكون قد أهمل جوانب رئيسة في عملية التحقيق. وبالعودة إلى العلماء، نجدهم حريصين كل الحرص على هذا الجانب، والذي يتمثل في جملة من الوسائل التي توفر للباحثين الطمأنينة إلى النص المحقق، علما أن مجموعة من هذه الوسائل التي سأذكرها يفترض اعتمادها في كل التخصصات، إلا أنها في المخطوط الحديثي آكد، ثم إن علماء الحديث هم الذين انبروا إلى وضع قوانين الرواية وضوابطها...

على رأس هذه الوسائل المعتمدة في توثيق المخطوط الحديثي ما يأتي:

1- التأكد من مدى تصريح المؤلف بنسبة الكتاب لنفسه، فذلك يساعد الباحث على الدفع بأن المؤلف قد ألف كتابا يحمل العنوان الفلاني. إلا أن ذلك وحده لا يكفي في نسبة الكتاب له، لأنه قد يكون ألفه، إلا أن الكتاب المتوفر بين أيدينا هو لشخص آخر، ووجود اسمه في غلاف الكتاب قد يكون مرده إلى اختلاط الأوراق، أو وقوع خطأ في نسبته له، أو أنه نسب له تعمدا، أو مما صنعه مؤلفان حيث ألف كل واحد كتابا بنفس الاسم فنسب الكتاب لغير صاحبه، كما هو حال (كتاب الكبائر) للذهبي، فقد نشر في قطعة كبيرة بتحقيق الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة سنة 1355 هـ، وهو مما لعبت به الأيدي، وطبع بتحقيق محيي الدين مستو على وجهه الصحيح، حيث بيّن أن النسخة التي نشرها الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة وغيره ليست (الكبائر) للذهبي بعدما وقع على نسخة قديمة له، وأنها كتاب آخر[1].

2- التأكد من وثاقة منْ نَسَبَ الكتاب لنفسه، وأنه لم يكذب في دعواه، فقد لجأ بعض ضعاف النفوس إلى هذا السلوك بدافع بدعتهم واعتقادهم الفاسد أن وضعوا نسخا وركبوا لها أسانيد مدعين سماعها عن الشيوخ، بينما لم يحصل ذلك، وعامة ما جاء فيها من المناكير والمكذوبات، كما هو الحال بالنسبة لمحمد بن محمد بن الأشعث أبي الحسن الكوفي، فقد ذكره ابن عدي فقال عنه إنه "مقيم بمصر، كتبت عنه بها، حَمَلَه شِدَّةُ مَيْلِه إلى التَّشَيُّع أن أخرج لنا نسخته قريبا من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده إلى أن ينتهي إلى علي والنبي ﷺ، كتاب كتاب، يخرجه إلينا بخط طري على كاغد جديد فيها مقاطيع، وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها. فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسى هذا لأبي عبدالله الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب – وكان شيخا من أهل البيت بمصر، وهو أخ الناصر، وكان أكبر منه، فقال لنا: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة، ما ذكر قط أن عنده شيئا من الرواية لا عن أبيه ولا عن غيره"[2].

3- النظر في نسبة العلماء الكتاب للمؤلف، بأن ينسبه له معاصروه، أو من بعدهم عند عدم الوقوف على كلام المعاصرين عليه، فيذكرون أنه ألف كتابا بعنوان كذا. وقد جرى عرف العلماء بالترجمة للأعلام وذكر شيوخهم وتلاميذهم ورحلاتهم وكتبهم ومسموعاتهم مع تعليقاتهم عليهم جرحا أو تعديلا. وهذه الكتب المسماة عند المحدثين بكتب الرجال مصدر هام في هذا الباب.

4- التأكد من أن الكتاب ليس منحولا للمؤلف، لأنه قد لا يكون كتب فيه حرفا واحدا، كما هو الحال بالنسبة لكتاب (مسند أنس البصري)، قال فيه الذهبي في ترجمة (سمعان بن مهدي): "سمعان بن مهدي عن أنس بن مالك، حيوان لا يُعرف، أُلصِقت به نسخة مكذوبة، رأيتُها. قبَّح الله من وضعها"[3]، وذكره ابن حجر العسقلاني فقال: "وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي، عن جعفر بن هارون الواسطي، عن سمعان. فذكر النسخة، وهي أكثر من ثلاثمائة حديث، أكثرها موضوعة"[4]. وكذا (مختصر صحيح مسلم) المنسوب للنووي، فقد توقف ابن الملقن في نسبته له، حيث قال: "وكأن مصنِّفه أخذ تراجمه من (شرح صحيح مسلم) له، وركَّب عليها متونه، وعزاه إليه"[5].

5- النظر في سماعات الكتاب، بمعنى أنه ينبغي على الباحث أن يستفيد من السماعات التي تسجل عادة في بداية الكتاب أو نهايته، وهي من الفوائد التي ينشغل

عنها بعض الباحثين ولا يدركون أهميتها، فلا نجد لها وجودا في دراستهم مدى صحة نسبة الكتاب لصاحبه، كما أن كتب البرامج والأثبات والمعاجم والفهارس والمشيخات من المصادر التي لا يجوز الاستغناء عنها لما توفره من الطرق التي رويت بها الكتب، والكلام عن بعض الفوائد كما هو الحال بالنسبة لأزمنة التحمل، وأمكنته، وكيفيته، وعدد مراته، ومدى ضبطه، وحال الطريق علوا أو نزولا، إلى غير ذلك من الفوائد الجليلة، فهذا القاضي عياض رحمه الله تعالى يقول في سبب تأليفه (الغنية): "وبعد، أيها الراغبون في تعيين رواياتي وإجازةِ مسموعاتي ومجموعاتي، فقد تعيَّن بِحكم إلحاحكم علي، ومدِّكُم أيديَ الرَّغَبات إلي، أن أنُصَّ لكم من ذلك على عُيون، وأخُصَّ أوراقي هذه بما لعله يَفي بالمضمون، وأحيلَ على فهارس الأشياخ على العموم في سائر أنواع العلوم، وأسمي أشياخي الذين أخذت عنهم قراءةً وسماعا ومناولة وإجازة، وممن كتب إليَّ ممن لم ألقهُ، وذكرتُ مِن خبر كلِّ واحد منهم ما يُعطي الحالُ وَفْقَه، بِطَرَف من الاختصار والإيجاز بِحُكم ما أدَّت إليه الحالُ من الرحلة والانْحِفاز. وذكرت أثناء ذلك أسماءَ جِلَّةٍ ممن لَقيتُهُم وجالستهم وذاكرتهم ولم أرو عنهم، أو سمعت منهم اليسيرَ إما لِقاطعٍ قَطَع، أو لسبب مَنَع، أو لأنهم لم يكونوا أصحابَ رواية، أو أهلَ إتقانٍ لِما رووا، أو دِرايةٍ"[6].

إلى جانب هذا النوع من الفهارس، فإن الرحلات العلمية لا تقل فائدة في تضمين الروايات المختلفة التي تلقاها العلماء الذين اعتمدوا الرحلة لتلقي العلوم ونشرها كما هو الحال بالنسبة لابن رُشَيْد السبتي، صاحب كتاب (مِلْءُ العيبة فيما جُمِع بِطول الغيبة في الوجهتين الكريمتين إلى مكة وطيبة)، وخالد بن عيسى البلوي، صاحب كتاب (تاجُ المَفْرِق في تَحْلِية علماء المشرق)، وغيرهما ممن كُتِبَ لهم ذلك فجمعوا فوائد جمة، منها مروياتهم لكتب العلماء بأسانيدهم إليها.

لكل ما سبق، نجد العلماء أمثال ابن الصلاح يقولون فيمن لم تثبت لديه صحة نسبة الكتاب لصاحبه إنه إذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنِّف، فلا يقل: قال فلان كذا وكذا، إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو أو ثقة غيره بأصول متعددة...[7]، فجرت عادة القوم بعدم الجزم فيما لم يتمكنوا من التأكد من صحة نسبة الكتاب لصاحبه، فهذا ابن كثير يقول: "... قرأت في كتاب منسوب إلى رجل من القدماء يقال له أفلوطرخس..."[8]، وهذا ابن سينا يقول: "... وقد ذكر أبقراط في كتاب منسوب إليه..."[9]، وهذا ابن النديم يقول: "... وأنه كان فيها كتاب منسوب إلى بعض الحكماء المتقدمين..."[10].

6- النظر في الطِّباق، ذلك أنه جرت عادة المصنفين تسجيل أسماء الطلبة الذي حضروا مجلس الإملاء، فيمكن من خلال ذلك معرفة من يروي الكتاب عن المصنِّف، والعودة إلى ترجمته للتأكد من نسبته الكتاب له. ثم إن وجود الطباق دليل على انتشار هذا المخطوط بين طلاب العلم، وفي مثل هذه الحال يتعذر انتحال أحدهم الكتاب، أو نسبته لغير صاحبه، لأن الأدلة الدامغة تدل على أن الكتاب لغيره، فهم بمثابة شهود على صحة نسبة الكتاب للمؤلف. إلا أنه قد نشأ عن هذا الطباق ظهور بعض القوم ممن تجرؤوا على تزويره بإضافة أسمائهم فيه، وقد اعتنى العلماء ببيان ذلك، وحكموا على من فعل ذلك بتزوير الطباق، ينتج عنه عدم اعتماد الرواية عنه لما ادعى سماعه محافظة منهم على اتصال السند الذي يروى به الكتاب. قال ابن نقطة في ترجمة أبي بكر محمد بن الحسن بن هبة الله بن أحمد بن علي بن سوار: "كان كذابا، كان شيخنا أبو محمد بن الأخضر يضعفه. وسألت عنه أبا الفتوح بن الحصري بمكة فقال لي: كان رجل سوء، يزور الطباق"[11].

وهذا أحمد بن سعيد العسكري، كان يزور الطباق[12].

ومحمد بن أحمد بن إبراهيم الكتبي، قال فيه الذهبي: "سمع من ابن القطيعي وابن روزبه، وحدث، ولكنه متهم في كتابة الطباق، قليل الدين"[13].

وفي محمد بن عبدالله بن جرير العرمي، قال ابن حجر العسقلاني: "سمع أبا الفتح بن البطي بن ثابت وغيرهما. قال ابن النجار: كتبت عنه، ولم يكن ثقة، وذلك لِما رأيت بخطه طبقات كثيرة على ابن البطي، دلسها بخط أبيه، ويُلْحق فيها اسم ابن شاكر، ويقول في آخرها: وعبدالله بن محمد بن جرير، وهذا خطه، وهو خط محمد، لا خط أبيه. وقد رأيت تلك الطباق بعينها على الأصول بخط ابن جرير، وليس فيها اسم"[14].

7- التأكد من صحة عنوان الكتاب، وعدم التصرف فيه، لأن التصرف فيه يؤدي إلى الجهالة به، ثم هو من باب عدم الأمانة في النقل، يترتب عليه التشويش على الباحثين، والطعن في صحة نسبة الكتاب لصاحبه لأنه لم ينقل عنه كتاب بالعنوان المذكور. ومثل هذا السلوك قد حصل من بعض الباحثين، كما طبعت كتب بغير اسمها الذي وضعه له مصنفوها، وهذا (شرح مشكل الآثار) المطبوع بهذا الاسم للطحاوي، إذا عدنا إلى نهايته لوجدنا فيه مكتوبا: "تم الجزء الخامس عشر من (بيان مشكل الآثار) تصنيف الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله. وبتمامه يتم الكتاب"[15]، إضافة إلى تلكم اللازمة صلب كتابه التي فيها: "باب بيان مشكل ما روي

عن ..."، ولم يرد في أي موضع منه "شرح مشكل الآثار"!!! وعندما سماه ابن خير في فهرسته في معرض بيان مروياته عن شيوخه قال: "كتاب (بيان مشكل حديث رسول الله ﷺ، واستخراج الأحكام التي فيه، ونفي التضاد عنه)، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي – رحمه الله – وهو من الكتب النفيسة"[16]، فدل ذلك أن اسم الكتاب إنما هو كما جاء في نهايته وكما سماه ابن خير في فهرسته، لا كما طبع وانتشر بين أيدي الناس!!!

8- المقابلة بين ما جاء في النص المخطوط وما نقله المؤلف منه في كتاب آخر، فقد جرت عادة بعض العلماء أن ينقلوا في كتبهم ما ذكروه في كتب أخرى لهم، مع تصريحهم بذلك وأنه يوجد في الكتاب الفلاني، وهذا مُلاحظٌ بشكل واضح في كتب ابن حزم الأندلسي والقاضي أبي بكر بن العربي المعافري الإشبيلي وغيرهما. ثم تتبع النصوص مع المقابلة حتى يحصل اليقين أن الكتاب الذي يتم تحقيقه هو فعلا للمؤلف المذكور في الكتاب مشروع التحقيق من غير منازع.

9- المقابلة بين ما جاء في النص المخطوط وما نقله عنه العلماء في كتبهم مع عزوهم ذلك النص للمؤلف في الكتاب المشتغل به. وهذا عند تعذر الوقوف على تصريح المؤلف بنفسه في كتبه، إذ لا شك أن الأصل يقدم على الفرع، فإذا وجد الأصل، كان الانتقال إلى الفرع فُضْلَةً.

المبحث الثاني: ضبط النص الحديثي المخطوط: أهميته، وكيفيته، وآدابه:

المطلب الأول: أهمية ضبط النص:

إن مما ينبغي الاعتناء به في تحقيق المخطوط هو الضبطالدقيق حسبما ضبطه المؤلف، إذ الهدف من التحقيق ليس إثبات ما لم يقصده المصنف، بل إثبات ما سجله. أما إثبات المحقق كلاما على نحو لم يفعله، فذلك يجعل المحقق محرفا للنص، ناسبا لصاحبه ما لم يقله، وناسبا في الوقت ذاته لمن انتقده في مسألة تخص ضبط كلمة لعدم الدقة أو التحامل عليه أو الجهل، وهذا لا يجوز، إذ لا ينبغي إغفال تعليقات العلماء على المصنفين وما وقعوا فيه من تصحيف، ومنهم من صنَّف في ذلك كتبا قيمة أمثال أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قُتيبة (ت 276هـ) في كتابه (تصحيف العلماء)، وحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت360هـ) في كتابه (التنبيه على حدوث التصحيف)، وأبي نُعيم علي بن حمزة البصري (ت 375هـ) في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة)، وأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت382هـ) في كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف)، وكتابه (تصحيفات المحدثين)،

وأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ) في كتابه (تصحيفات المحدثين)، وأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت388هـ) في كتابه (إصلاح خطأ المحدثين)، وإسحاق بن أحمد بن شبيب (ت405هـ) في كتابه (الرد على حمزة في حدوث التصحيف)، والخطيب البغدادي (ت463هـ) في كتابه (تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه بوادر التصحيف والوهم)، وكتابه (تالي التلخيص)، والقاضي عياض اليحصُبي السبتي (ت544هـ) في كتابه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار)، وأبي الوليد يوسف بن عبد العزيز المعروف بابن الدباغ (ت546هـ) في كتابه (ما يؤمَن فيه التصحيف من رجال الأندلس)، وغير ذلك من الكتب الجليلة التي ألفها أصحابها للاستدراك على العلماء والرواة وبيان ما صحفوا فيه. أورد في هذا الصدد ما قاله العسكري في مقدمة كتابه مبينا وجه العمل فيه: "... شرحت في كتابي هذا الألفاظَ والأسماءَ المُشْكِلَة التي تتشابه في صورة الخط فيقع فيها التصحيف، ويدخلها التحريف، مما يَعْرِض في ألفاظ اللغة والشعر، وفي أسماء الشعراء وأيام العرب، وأسماء فرسانها ووقائعها وأماكنها، وما يَعرض في علم الأنساب وغيرها من الأشكال، فيصحِّفُها عامةُ الناس، ويغلَطُ فيها بعضُ الخاصة، ولا يَكْمُلُ لها إلا مَن افتنَّ في العلوم، ولقي العلماء والرواة، والمتقدمين في صناعتهم، والمتقنين لِما حفظوه، وأخذ من أفواه الرجال، ولم يعوِّل على الكتب الصَّحَفية، واستقبح لذة الراحة والتقليد على تعب البحث والتَّنْقير، فوضحتْ له الروايةُ والدراية، بكِفاء الطلب والعناية، واحترس من الخطأ احتراسَه من أقبح العيوب، وأعين ببعض الذكاء والفطنة. فالاحتراسُ من التصحيف لا يُدرَكُ إلا بعلم غزير، ورواية كثيرة، وفهم كبير، وبمعرفة مقدمات الكلام، وما يصلُح أن يأتي بعدها مما يُشاكِلُها وما يستحيلُ مُضامَّته لها، ومقارنته بها، ويمتنع من وقوعه بعدها. وتمييزُ هذا مُسْتَصْعبٌ عسِرٌ إلا على أهله الحاملين لِثِقْله، والمُسْتَعْذِبين لِمرارته..."[17].

فإذا قام المحقق بتعديل التصحيف الوارد في النص المخطوط فإنه يكون بذلك مشاركا في طمس معالم التصحيف الذي وقع فيه، وناسبا من ألف هذه الكتب إلى الغفلة والسفه والافتراء على الآخرين. لأجل ذلك، ينبغي إثبات النص كما جاء عند المصنف، لا كما يريده المحقق، مع التنبيه على ما وقع في ذلك من تحريف أو غيره بالهامش.. والمصيبة تكون أعظم إذا حاول التصحيح حسب اعتقاده فيقع في التصحيف، فينسب بذلك للمصنف ما لم يقله، وهذا افتراء كبير على تاريخ العلم. وفي هذا الصدد، أذكر ما قاله الصفدي في شأن المصَحِّفين: "... وبعد، فإنّ

التصحيفَ والتّحريفَ قلّما سلِم منهما كبير، أو نَجا منهما ذو إتقانٍ ولو رسَخَ في العِلم رسوخَ ثَبير، أو خلَصَ من معرَّتِهما فاضلٌ ولو أنّه في الشجاعة عبدُاللهِ بن الزُبَيْر، أو في البراعة عبدُالله بن الزَّبير، خصوصاً ما أصبح النقلُ سبيلَه أو التقليدُ دَليلَه، فقد صحّفَ جماعةٌ هم أئمةُ هذه الأمّة، وحرّفَ كِبارٌ بيدهم من اللُغةِ تصْريفُ الأزِمّة... وإذا كان مثل هؤلاء قد صحّ أنهم صحّفوا، وحرّر النقلُ أنهم حرّفوا، فما عسى أن تكون الحُثالة من بعدِهم، والرذالةُ الذين يتبهرجونَ في نقدِهم؟! ولكن الأوائل صحّفوا ما قَلّ، وحرّفوا ما هو معْدود في الرّذاذ والطّل. فأما من تأخّر، وبَخّ قطْرُ جهلِه على سِباخ عقلِه وبخّرَ، وزادتْ سقطاتُه على البَرْق المتألّق في السحاب المُسَخّر، فإنّهم يُصحّفون أضعافَ ما يُصحّحون، ويحرّفون زياداتٍ على ما يحرّرون! ولقد كان غلَط الأوائل قليلاً معدوداً، وسبيلاً بابُ اقتحامِه لا يزالُ مرْدوماً مردوداً، تجيءُ منه الواحدةُ النّادرةُ الفَذّة، وقلّ أنْ تتْلوَها أختٌ لها في اللّحاق بها مُغِذّة، فأما بعد أولئك الفُحول، والسُحب الهَوامِع التي أقْلعتْ، وعَمَتْ رياضَ الأدَب بعدهم نوازلُ المحول، فقد أتى الوادي فطَمّ على القَريّ، وتقدّم السقيمُ على البَري..."[18].

وقد اهتم علماء الحديث ببيان الوهم الذي وقع فيه بعضهم عند النقل، وبينوا ذلك، كما يبدو جليا عندما روى البيهقي بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الغائط قال: غفرانك"[19]. ثم روى من طريق ابن خزيمة قال: "حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا يحيى بن أبي بكير. فذكره بإسناده، وزاد عليه: (غفرانك ربنا وإليك المصير)"[20]. ثم قال بعدُ: "قال ابن خزيمة: وأخبرنا محمد بن أسلم، حدثنا عبيدالله بن موسى، عن إسرائيل، بهذا السند. قال الشيخ- أي البيهقي -: وهذه الزيادة في هذا الحديث لم أجدها إلا في رواية ابن خزيمة، وهو إمام، وقد رأيته في نسخة قديمة لكتاب ابن خزيمة، ليس فيه هذه الزيادة، ثم أُلحِقت بخطٍّ آخر بحاشيته، فالأشبه أن تكون ملحقةً بكتابه من غير علمه. والله أعلم"[21].

وسلوك البيهقي يدل على عنايته بالعودة إلى الأصول مما مكنه من الوقوف على الخلل الموجود في الرواية، فاستدرك ذلك، وبين سبب وقوع الوهم. لأجل ذلك، نجده يعتني بالنسخة التي يعتمدها الراوي، وينبه عليها وأنها من أصل سماعه بخط فلان، كما في قوله: "فقد أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق البزار ببغداد من أصل سماعه بخط أبي الحسن الدارقطني..."[22].

المطلب الثاني: كيفية ضبط النص:

يعمد العلماء إلى تصحيح ما كتبوا إما عن طريق العرض أو المقابلة. وقد طُبِّق العرض منذ عهد رسول الله ﷺ، وأما المقابلة، فإنها ظهرت وانتشرت بشيوع الكتب. فكان المملى عليه أو من حصل على كتاب يتوجه إلى الشيخ أو إلى من بيده الكتاب الأصل ليقابل كتابه به حتى يتأكد من سلامة المنقول من الزيادة أو النقص أو التصحيف أو التحريف. وقد أكد الأوزاعي على ضرورة العرض وعاب على من لا يعتني بذلك في قوله: "مَثَل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي"[23]. أما المقابلة، فنجد المحدثين يعدونها ضرورية لضبط المكتوب، مثلها مثل العرض، فقد روى الرامهرمزي عن أبي الزناد قال: "في كتاب أبي: هذا ما سمعته من عبدالرحمن بن هرمز الأعرج. قال: فكلما انقضى حديث أدار دارةً. ثم قال: هكذا كلُّ الكتاب"[24]. ووضع الدارات بين جملة وأخرى دليل على أن الكتاب قد قوبل إما على كتاب أصل، أو كتاب فرع مصحح، أو عرض على الشيخ فأقرَّه على نحو ما هو مكتوب. وبهذا، يكون للمحدثين فضل السبق في الضبط والأمانة العلمية[25]. وقد عمد علماء الحديث، وتبعهم في ذلك بقية العلماء، إلى اعتماد جملة من الأدوات عند تصحيح الأخطاء الواردة في النص المكتوب، منها ما هو مشترك، ومنها ما له طابع خاص أخذ به صاحبه. لأجل ذلك، ينبغي التعرف على رموز المصنف سواء تعلق الأمر بكتابته أو عند التصحيح، فبعض الباحثين فهموا الرمز بطريقة خطأ، أو لم ينتبه له أصلا، فنسب للمصنف خلاف ما أراده!!!

ونظرا لأهمية ضبط النص المخطوط، كانت العناية بمعرفة الناسخ ومكانته العلمية حتى يكون مصدر ثقة، ويقدم نقله على نقل غيره. ولنا في ذلك جملة من القواعد يمكن لنا اعتمادها في تقديم نسخة على نسخة في الضبط حسب ما يأتي:

1- اعتماد ما كان بخط المؤلف، وإثبات ما جاء فيه على ما جاء في غيره مما نسخه غيره عنه بسبب التحريف أو التصحيف أو اللحن. وهذا ما نجده في سلوك المناوي، فإنه عندما تعرض لشرح قول السيوطي في (الجامع الصغير): "إذا ختم العبد القرآن صلى عليه عند ختمه ستون ألف ملك"، علق المناوي على (ستون) بقوله: "كذا بخط المؤلف، فما في نسخٍ من أنه (سبعون) تحريف"[26].

2- إثبات ما جاء في الأصل بخط المؤلف مع التنبيه إلى وجه الصواب عند وجود تحريف، أو التنبيه على وجود رواية في المسألة، فذلك واجب المحقق الحصيف. وهذا ما نلمسه في سلوك المناوي في الموقف الأول عندما تعرض لشرح

حديث عند السيوطي في (الجامع الصغير) بلفظ: "وإن المؤمن من عباد الله"، علق عليه بقوله: "كذا هو بخط المؤلف، وهو تحريف، والرواية: (وإن المؤمن من عياذ الله)، أي هو الذي يعيذ المؤمنين من السوء، لا يحيف على من يبغض"[27]. وقد يكون في المسألة رواية أخرى، فيحتفظ بلفظ المصنف كما جاء عند المناوي عندما تعرض لشرح حديث في (الجامع الصغير): "أنا أول الناس خروجا إذا بُعثوا، وأنا خطيبهم إذا وفدوا، وأنا مُبَشِّرهم إذا أيِسوا"، حيث قال تعليقا على لفظة (أيسوا) بقوله: "كذا هو بخط المؤلف. وفي نسخة: (إذا أبلسوا)، وهو رواية، من (الإبلاس): الانكسار والحزن"[28]. والسلوك ذاته يتضح أيضا في تعليق المحدثين على حديث في (سنن أبي داود) بسنده عن محمد بن إبراهيم، عن قيس بن عمرو قال: "رأى رسول الله ﷺ رجلا يصلي صلاة الصبح ركعتان، الرجل: إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما، فصليتهما الآن. فسكت رسول الله ﷺ"[29]، ثم روى أبو داود عن سفيان قال: "كان عطاء بن أبي رباح يحدث بهذا الحديث عن سعد بن سعيد" ثم قال: "وروى عبد ربِّه ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرسلا، أن جدهم زيدا صلى مع النبي ﷺ بهذه القصة"[30]، فقد أورد البيهقي الاختلاف الوارد في السند، ثم قال: "ثم قال بعض الرواة فيه: (قيس بن عمرو)، وقال بعضهم: (قيس بن فهد)، و(قيس بن عمرو) أصَحُّ"[31]، ومع ترجيحه الأصح، إلا أنه لم يتدخل بالتغيير في النص. وزاد على ذلك شمس العظيم آبادي فعلق على قوله (أن جدهم زيدا) بقوله: "هكذا في جميع النسخ الحاضرة، وحذف لفظ (زيد) أصح"[32]. وقد علق ابن حجر بدوره على هذا اللفظ، حيث قال: "زيد جد يحيى بن سعيد الأنصاري... هكذا قرأت بخط شيخنا البلقيني الكبير في هامش نسخته من تجريد الذهبي. ولم أر في النسخ المعتمدة من (السنن) لفظ (زيد)، بل فيها: (جدنا) خاصة. فليحرَّر. فإن نسب يحيى بن سعيد ليس فيه أحد يقال له (زيد) إلا (زيد بن ثعلبة)، وهو جد أعلى جدٍّ هلك في الجاهلية"[33]. ومع أن حذفه أولى، والخطأ فيه بيِّنٌ بسبب أنه لا يوجد في نسب يحيى بن سعيد أحد اسمه (زيد)، إلا أنهما أبقيا عليه حفاظا على الأمانة العلمية.

وفي حالة جواز ما جاء في النسخة خارج الرواية، مع أن الصحيح ما فيها، قال ابن حجر العسقلاني في تعليق له: "... وحراء - بالمد وكسر أوله -كذا في الرواية، وهو صحيح، وفي رواية الأصيلي بالفتح والقصر، وقد حكى أيضا وحكى فيه غير ذلك جوازا لا رواية. هو جبل معروف بمكة"[34]، حيث نبه على ما صح في

رواية، وضعف رواية الأصيلي فيما روى، مع جواز ضبط اللفظة حسب ما ذكر، لكن لم يثبت ذلك روايةً.

3- اعتماد ما في نسخة ثقة معروف على غيره. ويمكن تلمس ذلك في صنيع البيهقي عند روايته عن أبي أحمد الحسين بن علي التميمي، حدثنا محمد بن المسيَّب الأرغِياني، حدثنا محمد بن عقبة، حدثني أبي، قال ابن المسيب. وحدثني عبدالسلام – يعني ابن عبد الحميد-، أخبرنا عمر والوليد قالوا: أخبرنا الأوزاعي، حدثني الزهري، حدثنا حميد بن عبدالرحمن بن عوف، قال: "بينا أنا عند رسول الله ﷺ، إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله، هلَكْتُ وأهْلكْتُ. قال: ويْحَك! وما شأنك؟! قال: وقعت على أهلي في رمضان. قال: فأعْتِقْ رقبةً". وذكر الحديث. ضعَّف البيهقي لفظة (وأهلكت)، وحملها على أنها أُدْخِلت على محمد بن المسيب الأرغيناني، فقد رواه أبو علي الحافظ عن محمد بن المسيب بالإسناد الأول دون هذه اللفظة. ورواه العباس بن الوليد عن عقبة بن علقمة دون هذه اللفظة. ورواه دُحيم وغيره عن الوليد بن مسلم دونها. ورواه كافة أصحاب الأوزاعي عن الأوزاعي دونها. ولم يذكرها أحد من أصحاب الزهري إلا ما روي عن أبي ثور عن مُعَلّى بن منصور عن سفيان بن عيينة عن الزهري. وكان شيخنا يستدل على كونها في تلك الرواية أيضا خطأ بأنه نظر في كتاب الصوم، تصنيف المعلّى بن منصور بخطٍّ مشهور فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة. وأن كافة أصحاب سفيان رووه عنه دونها. والله أعلم"35.

وإذا عدنا إلى كتاب (أمثال الحديث) للرامهرمزي، نجده يروي عن شيخه الحسين بن محمد بن الحسين الخياط، ثنا أحمد بن منصور الرمادي، ثنا أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، ثنا سفيان، عن أبيه، عن أبي يعلى، عن الربيع بن خُثيم، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: "الإنسان هكذا: المربَّع [صور شكل المربع حسب الحديث] الأجل، والذي وسطه الإنسان، والحلقة الخارجة الأمل، وهذه الحروف الأعراض، والأعراض تنهشه من كل مكان، كلما أفلت من واحد أخذه واحد، والأجل قد حال دون الأمل"، قال الرامهرمزي: "هكذا كتبناه من كتاب شيخنا الحسين بن محمد بن الحسين الخياط. وقال لنا الحسين: هكذا كتبناه من كتاب أحمد بن منصور الرمادي. وقال الرمادي: هكذا كتبناه من كتاب أبي حذيفة..."[36]. وعقب صاحب (كنز العمال) على ذلك بقوله: "وأنا كتبته من نسخة (الأمثال) للرامهرمزي بخط الحافظ الكبير عبدالغني المقدسي مؤلف (عمدة الأحكام)..."[37].

في هذا النص يتبين اهتمام المحدثين ببيان طريقة روايتهم وضبطهم لها بعودتهم إلى كتاب الشيخ نفسه، مع تسميته لجلالته، وذلك أدعى لضبط النص.

4- اعتماد نسخة مصححة على غير المصححة، المسموعة عن الحفاظ. وهذا ما يظهر جليا في تعليق عبدالعظيم آبادي، حيث قال: "قال صاحب (سبل السلام): راجعنا (سنن ابن ماجه) من نسخة صحيحة مقروءة، فوجدنا فيه ما لفظه: (باب التسليم. حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، حدثنا عمر بن عبيد، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله أن رسول الله كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياضُ خده: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. انتهى لفظه. قال مؤلف (غاية المقصود): لكن نسخة (السنن) لابن ماجه التي عند شيخنا نذير حسين المحدث – أظنها بخط القاضي ثناء الله رحمه الله – والتي بأيدينا تؤيد كلام ابن رسلان، فإنها خالية عن هذه الزيادة. لكن الاعتماد في ذلك الباب على نسخة صحيحة مقروءة على الحفاظ كما قاله الأمير اليماني في (السبل)، فإنه رأى هذه الزيادة، وأيضا قد أثبت هذه الزيادة من رواية ابن ماجه الحافظ في (التلخيص) وغيره من الكتب. والله أعلم"[38].

5- إثبات ما في النسخة المعتمدة مع التنبيه على الفروق الموجودة في بقية النسخ من غير ترجيح عندما لا يتبين وجه ذلك، أو مع الترجيح إذا تبين له وجه ذلك بالهامش، والغرض من ذلك هو بيان ما جاء في النسخ المختلفة ولم يقف المحقق على وجه الترجيح، وذلك يدخل في باب الأمانة العلمية، فقد يكون الوجهان سُمِعا من المؤلف، وقد يكون الوهم لحق بأحد النُّسّاخ، إلا أن المحقق لم يقف على وجه الصواب في المسألة، فيثبت ما جاء في الأصل، وينبه على ما جاء في غيره. وهنا تكمن أهمية المقابلة بين النسخ المختلفة، والتمييز بين مستوياتها من حيث الصحة، والعودة إلى النقول عن المصنِّف، والشروح المرتبطة به، فكل ذلك مما يساعد المحقق على حسن القيام بالمهمة التي يقوم بها من تحقيق النص.والناظر في سلوك ابن حجر يلمس ذلك بجلاء في إحدى تعليقاته، حيث قال: "... قوله: (جمعه لك صدرك)، كذا في أكثر الروايات، وفيه إسنادُ الجمع إلى الصدر بالمجاز كقوله: (أنبت الربيع البقل)، أي أنبت الله في الربيع البقل. واللام في (لك) للتبيين أو للتعليل. وفي رواية كريمة والحموي: (جمعه لك في صدرك)، وهو توضيح للأول..."[39].

6- التمييز بين المتن والشرح، فقد درج العلماء على التنبيه على ذلك إما بحرف الميم تنبيها على المتن، والشين على أنه الشرح، أو يضعون خطا فوق المتن

حتى لا يقع الخلط عند القارئ أو الناسخ، فمن لم يتفطن لذلك عد المتن شرحا، والشرح متنا، وهذا ما أشار إليه القنوجي في كلامه عن شرح الشارح، حيث قال: "والثالث: الشرح مزجا، ويقال: شرحٌ ممزوجٌ تمزجُ فيه عبارة المتن والشرح، ثم يمتاز إما بالميم والشين، وإما بخط يخطه فوق المتن، وهو طريقة أكثر الشُرّاح المتأخرين من المحققين وغيرهم، لكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط"[40].

في هذا النص يتبين اهتمام المحدثين ببيان طريقة روايتهم وضبطهم لها بعودتهم إلى كتاب الشيخ نفسه، مع تسميته لجلالته، وذلك أدعى لضبط النص.

المطلب الثالث: آداب التعامل مع النص

إن العناية بالمقابلة بين النسخ المختلفة للروايات ضرورية جدا في مجال التحقيق، أي أنه ينبغي على الباحث الالتزام بالموازنة بين النسخ للرواية الواحدة لضبطها كما رُوَيت عن صاحبها... إذ من المعلوم أن الكتاب قد يروى عن عدة رواة عن المصنِّف، فيجب على الباحث أن يضبط رواية الراوي بالمقارنة بين النسخ التي وردت إلينا عن نفس الراوي، ثم الموازنة بين هاته الرواية ورواية غيره بعد ذلك. فمن الخطأ أن يعتمد الباحث على نسخة من رواية الفربري ويصحح ما جاء فيها اعتمادا على رواية الكشميهني!!! فبهذه الطريقة لا يقوم الباحث بالتحقيق، وإنما التلفيق بين الروايات، ومسخا لما جاء فيها، وهذا لا يجوز عند العلماء. ولأجل ذلك، نجد المحدثين يهتمون بالمقارنة بين الروايات المختلفة في ضبط الكلمات الواردة في الأحاديث وغيرها كما هو الحال في (فتح الباري) لابن حجر العسقلاني، و(عمدة القاري) للعيني، وأهم من كتب في الموضوع وخصص مؤلفا في ذلك وشاع ذكره في البلدان هو القاضي عياض اليحصبي السبتي (ت544هـ)[41] الذي يعد أول من فتح هذا الباب في كتابه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار).

1- ضرورة الإفادة من الطرر الواردة بهوامش النص المخطوط، لأنها تساعد على حسن فهم النص، وذلك كما في سلوك المناوي عند تعرضه لحديث: "ثلاث فيهن البركة: البيع إلى أجل، والمعارضة، وإخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع"، حيث قال تعليقا على (المعارضة): "بعين مهملة وراء مهملة، بخط المؤلف. وقال على الحاشية: أي بيع العرض بالعرض"[42]. ولا شك أن الطرر تحمل فوائد لا يستغنى عنها إذا صدرت عن عالم، فتعليقاته توضح النص بشكل أفضل، فهذا العيني لما تعرض لحديث أذان بلال في الليل قبل دخول الفجر في صحيح البخاري، قال في إسحاق، أحد رواته: "إسحاق، غير منسوب. وزعم الجياني أن (إسحاق عن أبي

أسامة) يحتمل أن يكون (إسحاق بن إبراهيم الحنظلي)، أو (إسحاق بن منصور الكوسج)، أو (إسحاق بن نصر السعدي). وزعم الحافظ أبو الحجاج الدمشقي في (أطرافه) أنه (إسحاق بن إبراهيم). ووجد بخط الحافظ الدمياطي على حاشيته: الصحيح أن إسحاق هذا هو ابن شاهين الواسطي. وقال بعضهم: أما ما وقع بخط الدمياطي بأنه ابن شاهين، فليس بصواب، لأنه لا يُعْرَفُ له عن أبي أسامة شيء. قلت: عدم معرفته بعدم رواية ابن شاهين عن أبي أسامة لا يستلزم العدمَ مُطلقا! وجهلُ الشخص بشيء لا يستلزم جهلَ غيرِه به. قلت: هذا الالتباس قدحٌ في الإسناد. قلت: لا، لأن أيّا كان منهم فهو عدلٌ ضابط بشرط البخاري"[43].

2- ضرورة الالتزام بالأدب في التعليق، وهذا السلوك نستفيده من تعليق العيني على أحدهم من غير تسميته، ذلك أنه نقل عن المزي قوله: "أخرج البخاري حديث: (كنت أتسحر في الصوم) عن محمد بن عبيدالله وقتيبة، كلاهما عنه به. وحديث قتيبة ذكره خلف، ولم يجده في (الصحيح)، ولا ذكره أبو مسعود. وقال بعضهم: رأيت هنا بخط القطب ومغلطاي: (محمد بن عبيد) من غير إضافة، وهو غلط، والصواب (عبيدالله). قلت: ليس في الأدب أن يقال إنه غلط، لأن الظاهر أن مغلطاي تبع القطب، ويحتمل أن تكون لفظة (الله) ساقطة من نسخة القطب لسهو الكاتب"[44]. وكان تعليقه شديدا لما تعرض لقول ابن عيينة: "ما كان في القرآن (ما أدراك) فقد أعلمه، وما قال: (وما يُدريك) فإنه لم يعلمه. قال العيني: هذا التعليق عن سفيان بن عيينة وصله محمد بن يحيى بن أبي عمر في (كتاب الإيمان) له من رواية أبي حاتم الرازي عنه قال: حدثنا سفيان بن عيينة، فذكره بلفظ: (كل شيء في القرآن: (وما أدراك) فقد أخبره به، وكل شيء فيه: (وما يُدريك) فلم يخبره به. وقد اعترض عليه في هذا الحصر بقوله: ﴿**وما يُدريك لعله يزكى**﴾ [عبس: 3]، فإنها نزلت في ابن أم مكتوم، وأنه ممن يزكى، ونفعته الذِّكرى. وقال بعضهم: وعزاه مغلطاي فيما قرأت بخطه لتفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبدالرحمن عنه. وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه. انتهى. قلت: في هذه العبارة إساءة الأدب لا يخفى ذلك على المنْصِف. وعدمُ وجدانه ذلك في نسخة الحافظ الضياء بخطه لا يستلزمه عدمه بخط غيره"[45].

وفيما ذهب إليه العيني إشارةٌ إلى ضرورة التروّي قبل إصدار الأحكام، واللين في الكلام، فقد يكون نقد الناقد لاذعا ثم يعود عليه، فيودُّ لو أنه سكت عن ذلك!

الخاتمة:

تبينت لنا من خلال تتبع هذا البحث أهمية تحقيق المخطوط بصفة عامة، والمخطوط الحديثي بصفة خاصة، وهذا مما يعمل على إنقاذ التراث الإسلامي من الضياع، وييسر الوقوف عليه لطلاب العلم. ومن جهة أخرى، تمكنا من الوقوف على جهود علماء الحديث في توثيق المخطوط الحديثي انطلاقا من مؤلفاتهم، وهذا يقدم صورة واضحة عن سلوكهم في هذا المجال. ولا يخفى أن المحدثين رواد التحقيق قبل أن يظهر عند الغرب، وكثير من قواعدهم معتمدة في بقية التخصصات، الأمر الذي دفعنا إلى تلمس ذلك في مجالي التوثيق والضبط، وكذا فيما يتعلق بالآداب المرعية عند التعليق.

ففي مجال توثيق المخطوط الحديثي، وجدناهم يسلكون ما يأتي:

1- التأكد من مدى تصريح المؤلف نسبةَ الكتاب لنفسه.

2- التأكد من وثاقة مَن نسب الكتابَ لنفسه، وأنه لم يكذب في دعواه.

3- النظر في نسبة العلماءِ الكتابَ للمؤلف بأن يصرحوا بذلك.

4- التأكد من أن الكتاب ليس منحولا للمؤلف، إذ قد يعمد بعضهم إلى نسبته له مع أنه ليس له لسبب من الأسباب.

5- النظر في سماعات الكتاب، سواء في بداية المخطوط أو نهايته، لأن وجودها يدل على أنه سمعه من المؤلف مجموعة من التلاميذ، ورووه عنه، وهنا نستفيد أيضا من كتب الفهارس والرامج والمعاجم والأثبات والمشيخات، وذلك يؤكد صحة نسبته له.

6- النظر في الطباق، فإنه يفيد أنه سمعه من المؤلف مَن جاء اسمُه فيه.

7- التأكد من صحة عنوان الكتاب، وعدم التصرف فيه.

8- المقابلة بين ما جاء في النص وما نقله المؤلف منه في كتاب آخر.

9- المقابلة بين ما جاء في النص وما نقله عنه العلماء في كتبهم مع عزوهم ذلك النص للمؤلف في الكتاب المُشْتَغَل به.

أما في مجال ضبط النص المخطوط من حيث أهميته وكيفيته وآدابه، فلقد وجدنا المحدثين يولونه عناية خاصة بهدف إخراج النص كما نُقل عن صاحبه من باب ضبطه ضبطا تاما، ولذلك تفاوتت قيمة النُّسَخِ المخطوطة بحسب رواتها ونُسّاخها، فكان مما اعتمدوا عليه ما يأتي:

1- اعتماد ما كان بخط المؤلف، وإثبات ما جاء فيه على ما جاء في غيره مما نسخه غيره عنه بسبب التحريف أو التصحيف أو اللحن.

2- إثبات ما جاء في الأصل بخط المؤلف مع التنبيه إلى وجه الصواب عند وجود تحريف، أو التنبيه على وجود رواية أخرى في المسألة.

3- اعتماد ما في نسخة ثقة معروف على غيره.

4- اعتماد نسخة مصححة على غير المصححة، المسموعة عن الحُفاظ.

5- إثبات ما في النسخة المعتمدة مع التنبيه على الفروق الموجودة في بقية النسخ من غير ترجيح عندما لا يتبين وجه ذلك، أو مع الترجيح إذا تبين له وجه ذلك بالهامش.

6- التمييز بين المتن والشرح حتى لا يخلط بينهما.

وأما من جهة الآداب المرعية في التعليق، فينبغي مراعاة ما يأتي:

1- الإفادة من الطرر الواردة في المخطوط لتوضيح النص.

2- الأدب في التعليق على المؤلف عند الحاجة إلى ذلك.

وهذه التنبيهات التي أبرزتها في هذا البحث ستساعد الباحث الحصيف على حسن القيام بعمل التحقيق، واجتناب الزلات التي وقع فيها بعضهم بسبب التقصير أو غير ذلك من الدواعي التي ألجأتهم إلى الوقوع فيما وقعوا فيه.

والله الموفق لما فيه الخير والسداد.

فهرست المصادر والمراجع:

الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت. علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ/1992.

الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع:القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ت. السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1392 هـ/1979.

أمثال الحديث: الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد، ت. عبدالعلي عبدالعظيم الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط1، 1404 هـ/1983.

البداية والنهاية: ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر القرشي، مكتبة المعارف، بيروت.

تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، ت. السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407 هـ/1987.

تكملة الإكمال:ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبدالغني، ت. عبدالقيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1408 هـ/1987.

التيسير بشرح الجامع الصغير: المناوي، زين الدين عبدالرؤوف، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط3، 1408 هـ/1988.

جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله:ابن عبدالبر، يوسف النمري- دار الكتب العلمية- بيروت- 1398 هـ/1978.

الحطة في ذكر الصحاح الستة: القنوجي، أبو الطيب صديق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405 هـ/1985.

سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ت. محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.

شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف:العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد، ت. السيد محمد يوسف، مطبوعات اللغة العربية، دمشق، د.ت.

شرح مشكل الآثار: الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، ت. شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408 هـ/1987.

السنن الكبرى: البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، ت. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، 1404 هـ.

عمدة القاري، شرح صحيح البخاري: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

عون المعبود، شرح سنن أبي داود: شمس العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1995.

الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، ت. ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1402 هـ/1982.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر، ت. محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

الفهرست: ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق- دار المعرفة، بيروت، 1398 هـ/1978.

فهرسة ابن خير الإشبيلي: ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم، وأنواع المعارف: ابن خير، أبو بكر محمد الأموي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 هـ/1998.

القانون في الطب:ابن سينا، أبو علي الحسين بن علي- دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1420 هـ/1999.

الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني، ت. يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط 3، 1409 هـ/1988.

كتاب الكبائر وتبيين المحارم:الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت. محيي الدين مستو، دار ابن كثير ببيروت، وكتبة التراث بالمدينة المنورة، د.ت.

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: المتقي الهندي، علاء الدين علي، ت. محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419 هـ/1998.

لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط 2، 1390هـ/1971.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الرامهرمزي، ت. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1391هـ/1971.

معجم أبي علي الصدفي:ابن الأبار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي، مطبعة روخس، إسبانيا، 1885.

معرفة السنن والآثار: البيهقي، ت. سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، ت. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1397 هـ/1977.

المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، ت. أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1426 هـ/2005.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت. علي محمد عوض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1995.

النظم التعليمية عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولى: المكي اقلاينة، جمعية البحث في العلوم الإسلامية، مطبعة طوب بريس، الرباط، ط 1، 2002.

الهوامش:

[1]- يتضح ذلك بجلاء في الدراسة التي أنجزها محيي الدين مستو للكبائر، ص: 5-14.
[2]- ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال 2303/6.
[3]- الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال 328/3 تر. 3558.
[4]- ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان 114/3 تر. 381.
[5]-السخاوي: المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي، ص: 23.
[6]- القاضي عياض: الغنية، ص: 25-26.
[7]- مقدمة ابن الصلاح، ص: 179.
[8]- ابن كثير: البداية والنهاية 135/1.
[9]- ابن سينا: القانون في الطب 513/2.
[10]- ابن النديم: الفهرست، ص: 335.
[11]- ابن نقطة: تكملة الإكمال 252/3، تر 3158.
[12]- الذهبي: ميزان الاعتدال 237/1 تر 392.
[13]- الذهبي: ميزان الاعتدال 45/6-46 تر 7151.
[14]- ابن حجر: لسان الميزان 239/5 تر 835.
[15]- الطحاوي: شرح مشكل الآثار 485/15.
[16]- فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص: 168.
[17]- العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص: 1-2.
[18]- الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: 4-7.
[19]- البيهقي: السنن الكبرى، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء 97/1 ح 470.
[20]- البيهقي: السنن الكبرى، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء 97/1 ح 474.
[21]- البيهقي: السنن الكبرى، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء 97/1 ح 475.

[22]- البيهقي: السنن الكبرى، باب دعاء القنوت 209/2 ح 3265.
[23]- ينظر: ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله 78/1، والقاضي عياض: الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع، ص: 160.
[24]- الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص: 606.
[25]- المكي اقلاينة: النظم التعليمية عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولى، ص: 38-39.
[26]- المناوي: التيسير بشرح الجامع الصغير 181/1، وينظر مثل هذا السلوك في 439/1، 214/2، 218/2، 327/2، 512/2، 589/2، 666/2...
[27]- المناوي: التيسير 705/1، وينظر 338/2، 471/2...
[28]- المناوي: التيسير 762/1، وينظر 271/2، 416/2...
[29]- سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من فاتته متى يقضيها 22/2 ح 1267.
[30]- سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من فاتته متى يقضيها 22/2 ح 1268.
[31]- البيهقي: معرفة السنن والآثار، كتاب الصلاة، باب ما يستدل به على هذا النهي ببعض الصلوات دون بعض 269/2-270 ح 1308.
[32]- شمس العظيم آبادي: عون المعبود، شرح سنن أبي داود 103/4.
[33]- ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة 267/2 تر 2958.
[34]- ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري 23/1.
[35]- البيهقي: السنن الكبرى، باب رواية من روى في هذا 227/4 ح 8319.
[36]- الرامهرمزي: أمثال الحديث، ص: 169-170 ح 73.
[37]- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال 820/3 ح 8858.
[38]- عون المعبود العظيم آبادي: عون المعبود 208/3.
[39]- ابن حجر: فتح الباري 30/1.
[40]-القنوجي، صديق حسن: الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص: 101.
[41]- وصفه ابن الأبار بقوله: "وكان لا يُدرَك شأوه، ولا يُبْلَغُ مداه في العناية بصناعة الحديث وتقييد الآثار وخدمة العلم، مع حسن التفنن فيه والتصرف الكامل في فهم معانيه، إلى اضطلاعه بالنظم والنثر، ومهارته في الفقه، ومشاركته في اللغة والعربية. وبالجملة، فكان جمال العصر، ومفخرة الأفق، وينبوع المعرفة، ومعدن الإفادة. وإذا عُدَّت رجالات المغرب فضلا عن الأندلس حُسِبَ فيهم صدرا. وله تواليف مفيدة كتبها الناس وانتفعوا بها، وكثر استعمال كل طائفة لها.
ابن الأبار: معجم أبي علي الصدفي، ص: 295-296 تر 279.
[42]- المناوي: التيسير 952/1، وينظر عمل المحدثين في الاستفادة مما جاء في حواشي الكتاب من النفائس عند العيني: عمدة القاري، شرح صحيح البخاري 246/14...
[43]- العيني: عمدة القاري 162/8، وينظر أيضا: 497/31، و 463/35...
[44]- العيني: عمدة القاري 335/16.
[45]- العيني: عمدة القاري 163/17.